



مكتب الواحة لتدقيق الحسابات



alwahauditing.com

ورشة عمل تخصصية وإرشادية وتنفيذية للإدارة وأصحاب الأعمال والمختصين الماليين

مرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026 في شأن مكافحة التستر التجاري

دولة الكويت

دليل شامل للإطار التشريعي الجديد، المحظورات، المسؤوليات الجزائية، العقوبات الجنائية والإدارية وآليات الامتثال والتصالح، الأبعاد المالية والمحاسبية، خارطة الطريق للامتثال المؤسسي وإدارة المخاطر.

نسخة مهنية قابلة للتحديث وفق القرارات التنفيذية اللاحقة.

تاريخ النفاذ

9 فبراير 2027

الجريدة الرسمية

العدد 1803 بتاريخ 9 أغسطس 2026

تاريخ الصدور

2 أغسطس 2026

عن مقدم الورشة

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات



عضو في نكسيا، شبكة عالمية رائدة من مكاتب المحاسبة والاستشارات المستقلة.



د. علي عويد رخيص

المؤسس ومدير الشركاء

هاتف

+965 99021289
+965 22423415



بريد إلكتروني

info@alwahauditing.com



الموقع الإلكتروني

alwahauditing.com



موضوع الورشة

مكافحة التستر التجاري – مرسوم بقانون رقم (78)
لسنة 2026

المسمى المهني
مراقب حسابات

أهداف ومحاور الورشة

1 فهم التشريع

التعريف بالمصطلحات والحظر والصور
الرئيسية للتستر التجاري.

2 قياس التعرض

تحديد أين يمكن أن تظهر مخاطر التستر
داخل الشركة.

3 فهم العقوبات

استيعاب نطاق العقوبات والتدابير القضائية
وحالة العود.

4 الاستعداد العملي

تحويل النص القانوني إلى ضوابط ومستندات
وقائمة فحص.

5 دور المختصين

تحديد ما يمكن أن يقوم به المحاسب
والمدقق والإدارة دون تجاوز الاختصاص.

6 تطبيق تفاعلي

حالات عملية وأسئلة قصيرة لاتخاذ قرار مبني
على الوقائع.

محاور الورشة

1 التعريفات والمصطلحات الأساسية

2 التشريع القانوني وأهداف المرسوم

3 التسلسل الزمني والمهلة القانونية لتوفيق الأوضاع

4 الحظر والمسؤوليات

5 الجزاءات والعقوبات الجنائية والإدارية

6 المخاطر المترتبة على الشركات ومؤشرات التحذير

7 آليات التصالح ومكافأة المبلغين

8 الرقابة والضبطية القضائية

9 أثر المرسوم على الشركات والمؤشرات المالية والمحاسبية للتستر

10 خارطة الطريق للامتثال ودور مكاتب التدقيق

11 أسئلة ومناقشات وحالات تفاعلية

المحور الأول

التعريفات والمصطلحات الأساسية

01

- التعريفات الأساسية
- المفهوم القانوني للتستر التجاري
- مفهوم أركان التستر التجاري

التعريفات الأساسية (1 من 2)

الإطار المفاهيمي للمرسوم: فهم المصطلحات القانونية الدقيقة أساس الامتثال الصحيح.

القانون

قانون مكافحة التستر التجاري.

الوزارة المختصة

وزارة التجارة والصناعة.

الوزير المختص

وزير التجارة والصناعة.

التستر التجاري

تمكين شخص طبيعي أو اعتباري من ممارسة نشاط اقتصادي محظور عليه وفق القوانين، لحسابه أو بالشراكة مع الغير أو بالالتفاف على نسب الملكية المقررة قانوناً للأجانب.

النشاط الاقتصادي

نشاط تجاري أو استثماري أو صناعي أو زراعي أو خدمي أو مهني أو أي نشاط ذي طابع اقتصادي يهدف إلى تحقيق الربح ويتطلب ترخيصاً أو موافقة.

التعريفات الأساسية (2 من 2)

المفاهيم القانونية الجوهرية في المرسوم.



النشاط الاقتصادي

أي نشاط تجاري، استثماري، صناعي، زراعي أو خدمي يهدف إلى تحقيق الربح بصرف النظر عن طبيعته أو حجمه.



المستتر

الشخص الذي يمارس النشاط الاقتصادي بالمخالفة للقانون مستتراً وراء الساتر لتجاوز القيود المفروضة عليه.



الساتر

الشخص الذي يُمكنّ غيره من ممارسة النشاط المحظور، سواء بتقديم اسمه أو ترخيصه أو أي وسيلة أخرى.

المفهوم القانوني للتستر التجاري

ما هو التستر التجاري؟

التعريف القانوني



تمكن أي شخص من ممارسة نشاط اقتصادي يُحظر عليه قانوناً، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بأي وسيلة كانت، بهدف الالتفاف على القوانين والتشريعات النافذة.

الهدف المباشر والمحظور



الالتفاف على القوانين والتشريعات النافذة والتهرب من الرقابة الحكومية.

أشكال التستر الشائعة



- **التستر المباشر:** استخدام اسم شخص آخر للحصول على الترخيص (اسم تجاري، ترخيص، أو هوية شخص آخر لممارسة نشاط محظور).
- **التستر غير المباشر:** الشراكة الوهمية أو التوكيل الصوري.
- التستر بالوسائل الإلكترونية والرقمية.

مفهوم أركان التستر التجاري



المتستر عليه (غير المرخص له)

- أي شخص يمارس نشاطاً محظوراً عليه قانوناً.
- يعمل لحسابه الخاص أو بالشراكة غير المشروعة.
- يدير النشاط اقتصادياً ومالياً بشكل فعلي كامل.
- يتصرف في الإيرادات والأرباح كمالك حقيقي.



المتستر (المرخص له)

- شخص طبيعي أو اعتباري كويتي مرخص له.
- يقوم بتمكين غير الكويتي من ممارسة النشاط.
- يتيح استخدام اسمه التجاري أو ترخيصه أو سجله.
- يساعد على الالتفاف على نسب الملكية المقررة للأجانب.

المحور الثاني

التشريع القانوني وأهداف المرسوم

02

- السياق التشريعي: لماذا هذا المرسوم الآن؟
- المرسوم ومرتكزه ونطاقه العملي ومعيار «المستفيد الفعلي الخفي»
- أهداف المرسوم الرئيسية

السياق التشريعي: لماذا هذا المرسوم الآن؟

نظرة شاملة على المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026 وأثره على بيئة الأعمال والامتثال التجاري في الدولة.



الحل التشريعي

تقنين بيئة الأعمال وضمان الشفافية والعدالة من خلال منظومة تشريعية متكاملة تُحدد المسؤوليات وتُرسّي ثقافة الامتثال.



المشكلة

مزاولة أنشطة اقتصادية دون ترخيص أدت إلى نشوء حالة من الفوضى والخلل في استقرار السوق ونظامه، مما أضر بالمنافسة العادلة وحقوق المستثمرين النظاميين.

السياق التشريعي: المرسوم ومرتكزه ونطاقه العملي



النطاق العملي

التركيز على منع تمكين شخص من ممارسة نشاط اقتصادي بالمخالفة للتشريعات، بما في ذلك التحايل على نسب الملكية المقررة قانوناً.



المرتکز

المذكرة الإيضاحية تشرح أن المشروع يعالج ظاهرة التستر التجاري ويعزز الرقابة والشفافية وتكافؤ الفرص.



المرسوم بقانون

صدر المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026 في شأن مكافحة التستر التجاري.

السياق التشريعي: معيار «المستفيد الفعلي الخفي»

٩] تجاوز القانون المفهوم التقليدي للتستر لينتقل إلى معيار «المستفيد الفعلي الخفي». الجريمة تقوم على تمكين غير المواطن من ممارسة نشاط محظور عليه أو يتجاوز النسب المقررة.

الطرف الثاني: المُتَسَرُّ عليه (الوافد/الفعلي)

- يستأثر بكامل الأرباح التشغيلية والعوائد الفائضة.
- يدير الحسابات البنكية للمنشأة بشكل منفرد عبر توكيلات مطلقة.
- يمتلك السيطرة الكاملة على العقود والتعيينات دون أدنى تدخل من الشريك الكويتي.

الطرف الأول: المُتَسَرُّ (صاحب الرخصة)

- يمنح اسمه أو رخصته للغير مقابل مبلغ مقطوع.
- يتنازل تماماً عن الإدارة الفعلية والمخاطر.
- يشمل ذلك رخص الأقارب لتفادي حظر الوظيفة الحكومية إذا ثبت أن القريب واجهة فقط.

أهداف المرسوم الرئيسية

الشفافية والعدالة



ضمان الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين في السوق.

معالجة التستر التجاري



معالجة ظاهرة التستر التجاري والأنشطة غير المرخصة بصورة جذرية وشاملة.

حماية النظام العام، بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية الاقتصادية



حماية النظام العام والمصلحة العامة وصون بيئة الأعمال الوطنية.

تعزيز الرقابة



تعزيز قدرة الدولة على الرقابة والتنظيم والتحصيل الضريبي الفعال.

يهدف التشريع الجديد إلى القضاء على الاقتصاد الخفي، منع منافسة العمالة غير المؤهلة للقطاع الوطني، تحصيل حقوق الدولة الضريبية والجمركية، وخلق بيئة استثمارية عادلة وجاذبة لرؤوس الأموال المستحقة.

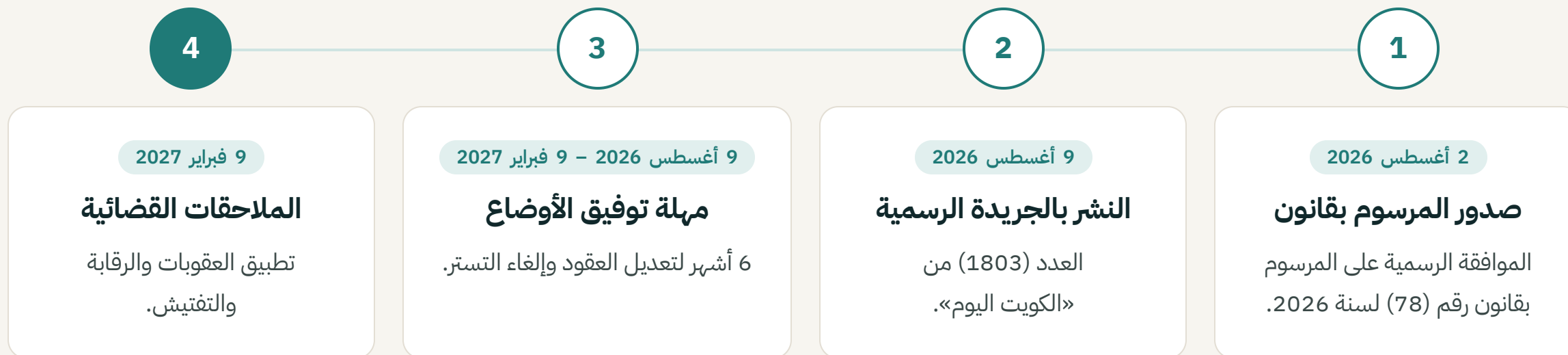
المحور الثالث

التسلسل الزمني والمهلة القانونية لتوفيق الأوضاع

• الخط الزمني لتطبيق المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026

03

الخط الزمني لتطبيق المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026



يُعمل بالمرسوم بقانون بعد 6 أشهر من تاريخ نشره (المادة 14)، وهي فترة متاحة لتصحيح الأوضاع قبل بدء تطبيق الجرائم والعقوبات.

المحور الرابع

الحظر والمسؤوليات

04

- الحظر الأساسي: المادة الثانية من المرسوم
- الأشخاص المحظور عليهم ممارسة النشاط
- وسائل التستر التجاري المحظور فعلياً
- نطاق المسؤولية الجزائية وأدوار الأطراف

الحظر الأساسي – المادة الثانية من مرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026

الإطار القانوني والتنظيمي للحظر وآليات تطبيقه.

الحظر الأول



مزاولة أي نشاط اقتصادي دون الحصول على الترخيص المطلوب أو بتجاوز حدود الترخيص الممنوح، بصرف النظر عن طبيعة النشاط أو حجمه.

الحظر الثاني



تمكين أي شخص من ممارسة نشاط اقتصادي بالمخالفة للقانون، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بأي وسيلة أو أسلوب كان.

الكشف عن المخالفة

رصد النشاط غير المرخص بشكل مباشر.

التحقيق والتحقق

جمع الأدلة وتأكيد مدى التجاوز.

تطبيق العقوبة

فرض إجراءات تصحيحية وعقابية واضحة.



يُعدّ كلا الطرفين – الساتر والمستتر – مسؤولين قانونياً بموجب أحكام هذا المرسوم، ولا يُعفى أيٌّ منهما من العقوبة. ⚠️

الأشخاص المحظور عليهم ممارسة النشاط

من هم المشمولون بالحظر؟

حدّد المرسوم فئات بعينها يُحظر عليها مزاولة أنشطة اقتصادية معينة، وأي تحايل على هذا الحظر يُعدّ تستراً تجارياً يستوجب العقوبة.

تنبيه مهم: تسري أحكام الحظر على جميع أشكال المشاركة في النشاط المحظور، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت بمقابل مادي أو بدونه. ⚠️

لا يتضمن المرسوم التزاماً مباشراً على مكاتب التدقيق؛ ويراعي المراقب مؤشرات عدم الامتثال ضمن إجراءاته وفق معايير التدقيق الدولية. ✅

1 الأجانب

في الأنشطة المحظورة عليهم بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

2 غير المرخصين

من لم يحصل على الترخيص اللازم من الجهات المختصة.

3 متجاوزو الترخيص

من تجاوز حدود ترخيصه المعتمد ومارس أنشطة خارج نطاقه.

4 مخالفو نسب الملكية

من يخالف نسب الملكية المقررة قانوناً في الشركات والمنشآت.

وسائل التستر التجاري المحظور فعلياً (1 من 2)

كيف يمكن أن يظهر التستر؟



توفير رأس المال أو التمويل / الالتفاف على نسب الملكية

تقديم التمويل كلياً أو جزئياً لمن حظر عليه القانون ممارسة النشاط التجاري للالتفاف على النسب القانونية.



تأجير الترخيص والسجل

تمكين الوافد أو غير المستحق من ممارسة النشاط بموجب الترخيص أو السجل التجاري الصادر باسم الكويتي.



استخدام الاسم التجاري

السماح لغير الكويتي باستغلال الاسم التجاري المخصص للمواطن للقيام بأعمال تجارية لحسابه الخاص.

وسائل التستر التجاري المحظور فعلياً (2 من 2)

كيف يمكن أن يظهر التستر؟



الإدارة الفعلية للصوريين

ترك الإدارة والتصرف الكامل في النشاط والحسابات البنكية للشخص المستتر مع غياب الساتر الصوري.



إدارة النشاط بشكل فعلي

تسليم مقاليد الإدارة والإشراف المالي للغير.



أي وسيلة تمكّن من المخالفة (قاعدة عامة)

نص القانون على مرونة إثبات التستر بشمول «أي ترتيبات أو اتفاقيات شفاهية أو كتابية أو وسائل مالية وتنظيمية أخرى تمكّن الغير من الالتفاف على القوانين والممارسات المحظورة».



أي وسيلة أخرى محظورة تُمكن من مخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون.

نطاق المسؤولية الجزائية وأدوار الأطراف



المدير الفعلي للشركة

يعاقب بذات العقوبات إذا ثبت علمه بالمخالفة أو وقعت نتيجة إخلاله بالواجبات والتصرفات الإدارية المفروضة عليه.



المستتر

الوافد / الأجنبي / الممارس
مسؤول جزائياً لممارسته النشاط التجاري بالالتفاف على التشريعات أو تجاوز نسب الملكية المسموح بها قانوناً.



الساتر

المواطن / صاحب الترخيص / المالك الكويتي
مسؤول جزائياً عن تمكينه الغير من المخالفة برخصته أو اسمه التجاري، سواء بمقابل مالي أو بدون مقابل.

المحور الخامس

الجزاءات والعقوبات الجنائية والإدارية

05

- العقوبات الجزائية والإدارية
- المخالفات الإدارية وتضاعف العقوبات
- جدول الجرائم والعقوبات الجزائية والإدارية

العقوبات الجنائية والإدارية

استعراض المواد (3) و(4) من القانون — من المخالفة إلى الجزاء والتدابير القضائية.



خيار المحكمة

إحدى العقوبتين أو كليهما

مع الشمول بالجزاءات الإدارية الوجوبية.



الغرامة المالية

من 10,000 إلى 100,000 د.ك

أو قيمة الأرباح المحصلة (أيهما أكبر).



عقوبة الحبس

من 1 إلى 3 سنوات

تطبق على مخالفات التستر الأساسية.

المخالفات الإدارية وتضاعف العقوبات (1 من 2)

تعدد الأنشطة وحالة العود

قواعد تشديد العقوبة وتكرار المخالفات:

- **تكاثر الغرامات:** تتعدد الغرامات بتعدد الأنشطة المخالفة أو الأشخاص المتسترين.
- **مضاعفة العقوبة:** تتضاعف العقوبة المقررة في حالة العود خلال 5 سنوات.
- **عدم الإخلال:** بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون الجزاء.

عرقلة التفتيش والبيانات الكاذبة

تُعد عرقلة موظفي وزارة التجارة، الضبطية القضائية، أو تقديم بيانات مضللة جريمة مستقلة:

- **الحبس:** مدة تصل إلى 6 أشهر.
- **الغرامة:** تصل إلى 10,000 دينار كويتي.
- أو تطبيق إحدى هاتين العقوبتين.

المخالفات الإدارية وتضاعف العقوبات (2 من 2)

غلق المنشأة نهائياً.	غلق المنشأة	
الأدوات والمعدات والوسائل المستخدمة في النشاط المخالف.	مصادرة الأدوات	
الأموال أو الأرباح الناتجة عن الجريمة، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.	مصادرة	
يُحكم بإبعاد الأجنبي المخالف بعد تنفيذ العقوبة ويُنشر الحكم النهائي في الوسائل المقررة.	إبعاد الأجنبي	
إلغاء الترخيص المرتبط بالنشاط المخالف.	إلغاء الترخيص	

جدول الجرائم والعقوبات الجنائية والإدارية

استعراض المواد 3، 4، 5، 6، 7 من القانون.

م	المخالفة / نوع الجريمة	المادة	نوع العقوبة
1	ممارسة أو تمكين التستر التجاري	المادة (3)	الحبس الجنائي / الغرامة المالية / خيار القاضي
2	عرقلة عمل الضبطية القضائية	المادة (4) و(11)	خيار القاضي
3	حالة العود خلال 5 سنوات	المادة (7)	الحبس الجنائي / الغرامة المالية

تفاصيل العقوبة الجزائية المقررة، وملاحظات وشروط التطبيق، والأثر المالي والإداري والتدابير الإدارية لكل مخالفة في الشريحتين التاليتين. 

1. ممارسة أو تمكين التستر التجاري (المادة 3)

نوع العقوبة	تفاصيل العقوبة الجزائية المقررة	ملاحظات وشروط التطبيق
الحبس الجنائي	الحبس من 1 إلى 3 سنوات.	يطبق على الساتر والمستتر والمدير الفعلي.
الغرامة المالية	غرامة (من 10,000 إلى 100,000 د.ك) أو يعادل قيمة الأرباح المتحصلة أيهما أكبر.	تتعدد الغرامة بتعدد المخالفين أو الأنشطة المخالفة.
خيار القاضي	تطبيق إحدى العقوبتين (الحبس أو الغرامة) أو كليهما معاً.	حسب جسامة المخالفة والأرباح المحققة.

الأثر المالي والإداري والتدابير الإدارية

- مصادرة الأموال والأرباح المتحصلة والأدوات.
- غلق المنشأة نهائياً، إلغاء الترخيص.
- إبعاد الأجنبي / الوافد بعد تنفيذ العقوبة.

2. عرقلة عمل الضبطية القضائية · 3. حالة العود

م	المخالفة / نوع الجريمة	نوع العقوبة	تفاصيل العقوبة الجزائية المقررة	ملاحظات وشروط التطبيق	الأثر المالي والإداري والتدابير الإدارية
2	عرقلة عمل الضبطية القضائية المادة (4) و(11)	خيار القاضي	الحبس مدة لا تجاوز 6 أشهر وغرامة لا تجاوز 10,000 د.ك أو إحدى هاتين العقوبتين.	حسب جسامة المخالفة وحسب ما تأمر به المحكمة عند الإدانة.	مسؤولية المدير الفعلي بالتضامن + المساءلة المؤسسية للكيان الاعتباري.
3	حالة العود خلال 5 سنوات المادة (7)	الحبس الجنائي الغرامة المالية	مضاعفة العقوبة المقررة للجريمة بشكل وجوبي.	حسب جسامة المخالفة وحسب ما تأمر به المحكمة عند الإدانة.	عدم جواز التصالح مطلقاً + اتخاذ تدبير الإبعاد الإداري الوجوبي للوفاء.

المحور السادس

المخاطر المترتبة على الشركات ومؤشرات التحذير

06

- المخاطر المترتبة على الشركات
- أهم مؤشرات التحذير الحمراء (Red Flags) للتدقيق الداخلي
- الأنشطة المحظورة

المخاطر المترتبة على الشركات

مخاطر ناتجة عن الجزاءات والتدابير القضائية.



مخاطر السمعة

تأثر سمعة الشركة والعلاقات التجارية والائتمان المصرفي.



المخاطر التشغيلية

إغلاق المنشأة نهائياً وإلغاء الترخيص التجاري والإبعاد.



المخاطر المالية

غرامات تصل لـ 100 ألف د.ك. ومصادرة شاملة للأموال والأرباح.



المخاطر الجنائية

مسؤولية جزائية شخصية ومباشرة على أصحاب المنشأة والإدارة الفعلية.

أهم مؤشرات التحذير الحمراء (Red Flags) للتدقيق الداخلي

1 عدم وضوح الملكية

وجود شركاء صوريين أو وسطاء غير معروفين بالدفاتر.

2 التحويلات المريبة

تحويل الأرباح لشركاء أجنب بصورة منتظمة دون سند.

3 هيمنة موظفين أجنب

الانفراد بقرارات الحسابات والتوقيعات البنكية.

الأنشطة المحظورة



الأنشطة العقارية

إدارة وتملك العقارات
بالمخالفة.



الخدمات المهنية

استشارات، محاماة وتدقيق.



الوكالات التجارية

يشترط الالتزام بنسب الشراكة.



التجارة الاستيرادية

محظورة بنسبة 100% بدون
كويتي.

أمثلة للتوضيح: هذه القيود مصدرها القوانين المنظمة لكل نشاط لا المرسوم بقانون 78/2026، ويُرجع إلى القانون المنظم لكل نشاط قبل تقييم أي حالة. 

المحور السابع

آليات التصالح ومكافأة المبلغين

07

- آليات التصالح ومكافآت الإبلاغ
- نظام التصالح (المادة 8)
- مكافأة المبلغين (المادة 9)

آليات التصالح ومكافآت الإبلاغ

تحليل المادتين (8) و(9) من المرسوم بقانون.

التصالح: يجوز للوزير المختص أو من يفوضه التصالح في الجرائم المنصوص عليها قبل تحريك الدعوى أو أثناء نظرها أو قبل صدور حكم نهائي فيها.

قيد مهم



لا يجوز قبول التصالح في حالة العود.

الأثر



يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية.

شرط التصالح



إزالة المخالفة وتعديل الوضع القانوني.

المقابل المالي



لا يقل عن نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة.

ولا يمنع ذلك من اتخاذ تدبير الإبعاد الإداري إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، ولا يجوز قبول التصالح في حالة العود.

نظام التصالح (المادة 8)

تحليل المادتين (8) و(9) من المرسوم بقانون.

الشرط الوجوبي



إزالة المخالفة وتعديل الوضع القانوني بالكامل.

الشروط



أداء مبلغ لا يقل عن نصف الحد الأقصى للغرامة (50,000 د.ك كحد أدنى عن المادة (3)).

الآثار القانوني



انقضاء الدعوى الجنائية.

التوقيت



قبل تحريك الدعوى أو أثناء نظرها وقبل الحكم النهائي.

تنبيه: لا يجوز التصالح في حالة العود.



مكافأة المبلغين (المادة 9)

تحليل المادتين (8) و(9) من المرسوم بقانون.

الشروط



- تقديم بلاغ يتضمن معلومات وأدلة تؤدي للكشف عن المخالفة.
- صدور حكم نهائي بالإدانة استناداً إلى الدليل المترتب.

قيمة المكافأة



نسبة لا تتجاوز 10% من إجمالي الغرامات المحصلة.

المستحق



أي شخص من غير الجناة يقدم دليلاً جدياً للإبلاغ.

السرية المطلقة



الالتزام التام بالحفاظ على سرية هوية المبلغ وبياناته الشخصية.

الحماية القانونية



توفير الحماية الكاملة للمبلغ من أي إجراءات انتقامية أو تعسفية.

التعدد



تُوزع المكافأة بالتساوي بين المبلغين عند التعدد.

المحور الثامن

الرقابة والضبطية القضائية

08

- صلاحيات موسعة لمفتشي التجارة
- واجبات المنشأة وموظفو الوزارة المختصون
- ما الذي يجب ألا يفعله الموظفون؟

صلاحيات موسعة لمفتشي التجارة

تحليل المادتين (10) و(11) من المرسوم بقانون.

منح المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026 موظفي وزارة التجارة والصناعة **صفة الضبطية القضائية** لتتبع شبكات التستر، وذلك من خلال:

الاطلاع على الحسابات البنكية
والسجلات الدفترية



دخول المحال



مراقبة المنشآت الاقتصادية



تستهدف هذه الإجراءات تقنين البيئة الاستثمارية وتأمين العدالة وتكافؤ الفرص للمستثمرين والتجار التنافسيين في دولة الكويت. 

واجبات المنشأة وموظفو الوزارة المختصون

تحليل المادتين (10) و(11) من المرسوم بقانون.

موظفو الوزارة المختصون



يُحدددهم قرار من الوزير المختص أو من يفوضه، وتكون لهم صفة الضبطية القضائية لضبط الجرائم الواقعة بالمخالفة للمرسوم والقرارات المنفذة له.

ما الذي يجب على المنشأة فعله؟



تقديم التسهيلات والبيانات والمعلومات والمستندات المطلوبة لأداء أعمال التفتيش والرقابة وإثبات المخالفات.

القاعدة التشغيلية: لا تُترك طلبات الجهات الرقابية لاجتهاد الموظف؛ أنشئ مساراً ونظماً داخلياً للاستلام والمراجعة والتقديم والتوثيق.

ما الذي يجب ألا يفعله الموظفون؟

تحليل المادتين (10) و(11) من المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2026.

ممنوع



الامتناع عن تقديم المعلومات أو المستندات المطلوبة.

ممنوع



منع أو عرقلة الموظفين المختصين ذوي صفة الضبطية القضائية.

ممنوع



تعطيل أعمال الرقابة أو التفتيش بأي وسيلة.

ممنوع



تقديم بيانات أو معلومات غير صحيحة أو مضللة.

المحور التاسع

أثر المرسوم على الشركات والمؤشرات المالية والمحاسبية للتستر

09

- أثر المرسوم على الشركات: أين تتأثر الشركة؟
- المؤشرات المالية والمحاسبية للتستر
- مؤشرات خطر: الحوكمة والملكية، المحاسبة، البنوك والتدفقات، التشغيل والموظفون

أثر المرسوم على الشركات: أين تتأثر الشركة؟

الملكية والهيكل



نسب الملكية، الشركاء، المستفيدون
الفعليون، الاتفاقات الجانبية.

التراخيص



مطابقة النشاط الفعلي مع النشاط المرخص
وحدود الترخيص.

البنوك



من يملك الحسابات؟ من يديرها؟ من
يستفيد من التدفقات؟

المحاسبة



هل الإيرادات والمصروفات والأصول مرتبطة
بالكيان المرخص فعلاً؟

العقود



الطرف المتعاقد، صاحب المنفعة، التوقيع،
التنفيذ الفعلي.

الموظفون والإدارة



من يدير النشاط فعلياً؟ ومن يملك
صلاحيات التشغيل؟

المؤشرات المالية والمحاسبية للتستر

علامات التحذير الحمراء (Red Flags) في القوائم والتدفقات.

الحركات والتحويلات المالية



- تحويل الأرباح لحسابات شخصية لأفراد لا يملكون حصصاً.
- سحبات نقدية ضخمة مفاجئة دون مستندات مؤيدة.
- فتح حسابات بنكية بتفويض منفرد لشخص أجنبي.

العقود والتفويضات



- وجود وكالات إدارية ومالية مطلقة وغير قابلة للعزل.
- عقود توريد وإيجار صادرة باسم أشخاص خارجيين.
- الشريك الكويتي لا يملك حق التوقيع أو إدارة الحسابات.

تحليل القوائم المالية



- تباين نفقات وإيرادات الشركة عن متوسطات القطاع.
- أرباح عالية لا تنعكس على الحسابات الرسمية للشركاء.
- عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة داخل مقر الشركة.

مؤشرات خطر – الحوكمة والملكية

مؤشرات خطر – 1 من 4

الحوكمة والملكية

المحاسبة

البنوك والتدفقات

التشغيل والموظفون

⚠ اختلاف واضح بين الملكية الرسمية والسيطرة الفعلية على القرارات.

⚠ وجود اتفاقات أو ترتيبات غير موثقة تتعلق بالملكية أو الأرباح.

⚠ شخص غير ظاهر في الهيكل يتخذ القرارات التشغيلية الرئيسية.

⚠ اعتماد الشركة بصورة جوهرية على شخص غير مقيد كشريك/مدير.

⚠ تدفقات أو منافع اقتصادية تذهب بصورة غير مبررة إلى طرف خارج الهيكل.

🔍 **مبدأ المراجعة:** وجود مؤشر لا يثبت المخالفة؛ لكنه يحدد أولوية الفحص وجمع الأدلة.

مؤشرات خطر — المحاسبة

مؤشرات خطر — 2 من 4

الحوكمة والملكية

المحاسبة

البنوك والتدفقات

التشغيل والموظفون

⚠ مصروفات جوهرية مدفوعة من طرف ثالث دون تفسير تجاري واضح.

⚠ إيرادات محصلة في حسابات لا تتطابق مع الكيان المرخص.

⚠ قروض أو أرصدة دائنة/مدينة لطرف مرتبط دون عقود أو تسويات واضحة.

⚠ حسابات شريك/مدير غير متسقة مع الملكية أو القرارات الرسمية.

⚠ قيود محاسبية أو مستندات مصدرها غير واضح أو تم إعدادها لاحقاً.

⚠ فرق جوهرية بين من يوقع أو يدير فعلياً وبين ما يظهر في السجلات.

🎯 **الهدف:** ربط «الواقع الاقتصادي» بالترخيص والهيكل والسجلات المالية.

مؤشرات خطر — البنوك والتدفقات

من يمول النشاط؟ 

مصدر الأموال وعلاقته بالشركة.

أين تذهب الأرباح؟ 

المستفيدون الفعليون من التدفقات.

من يملك الحساب؟ 

اسم صاحب الحساب والصفة القانونية.

من يملك صلاحية التوقيع؟ 

المفوضون وتغييراتهم وسلطات التصرف.

مؤشرات خطر — 3 من 4

الحوكمة والملكية 

المحاسبة 

البنوك والتدفقات 

التشغيل والموظفون 

مؤشرات خطر — التشغيل والموظفون

سؤال رقابي
من يحدد الأسعار ويبرم العقود؟



سؤال رقابي
من يوافق على المدفوعات والتحويلات؟



سؤال رقابي
من يستلم الأرباح أو يتحكم في استخدامها؟



سؤال رقابي
من يفاوض العملاء والموردين؟



سؤال رقابي
من يملك الوصول إلى الأنظمة المحاسبية؟



سؤال رقابي
من يتعامل مع الجهات الحكومية؟



مؤشرات خطر — 4 من 4

الحوكمة والملكية



المحاسبة



البنوك والتدفقات



التشغيل والموظفون



المحور العاشر

خارطة الطريق للامتثال ودور مكاتب التدقيق

10

- توزيع الأدوار داخل منظومة الامتثال
- خارطة طريق الامتثال والخطوات العملية والمسار الزمني
- المسارات القانونية البديلة للتصحيح الفوري
- بروتوكول مكتب التدقيق لحماية وتأمين الشركات والعملاء

توزيع الأدوار داخل منظومة الامتثال

الوظائف المالية / المحاسبة



توثيق العمليات، مطابقة الحسابات، حفظ الأدلة، ورصد المؤشرات.

الإدارة



تحديد المسؤوليات، اعتماد السياسات، توفير الموارد، ومعالجة المخالفات.

مكتب التدقيق الخارجي



عند تكليفه: تنفيذ نطاق مهني محدد ومتفق عليه وفق المعايير والتكليف، مع مراعاة الاستقلالية.

المراجعة الداخلية / الامتثال



اختبارات مستقلة داخلية ومتابعة الإجراءات التصحيحية.

مهم: تحديد وجود «تستر تجاري» مسألة قانونية / واقعية؛ ولا ينبغي لمكتب التدقيق أن يقدمها كرأي قانوني ما لم يكن مخولاً ومكلفاً بذلك.

خارطة طريق الامتثال وتعديل الأوضاع

1

تدقيق الحسابات والتدفقات

فحص الحسابات البنكية
للتأكد من عدم وجود
تحويلات مقطوعة ثابتة توجي
بالتأجير الصوري.

2

مراجعة عقد الشراكة

تعديل نسب الملكية والإدارة
لتتوافق مع التشريعات
المنظمة لاستثمار رأس المال
الأجنبي.

3

توثيق الإدارة الفعلية

ممارسة الشريك الكويتي أو
المدير المخول مهامه الإدارية
والتنفيذية بشكل واقعي
ومستندي.

4

إنهاء الترتيبات الصورية

إلغاء عقود تأجير التراخيص أو
الوكالات الباطنية الصورية قبل
انتهاء مهلة ال 6 أشهر.

الخطوات والإجراءات العملية للائتمان ودور مكتب التدقيق (1 من 2)

خطوات الائتمان المطلوبة من العملاء

التحقق الفوري

التأكد من وجود ترخيص سارٍ ومعتمد لكل نشاط اقتصادي يُمارس.

التدقيق الشامل

تدقيق ومراجعة العقود والوكالات والحسابات البنكية.

تحديث الحوكمة

تعديل لائحة الصلاحيات المالية وتفويضات التوقيع بما يتفق مع نسب الملكية المسجلة.

مراجعة هيكل الملكية

فحص نسب الشركاء الفعليين ومقارنتها بالواقع العملي.

تصحيح الأوضاع

معالجة أي مخالفات أو عقود صورية قبل انتهاء المهلة (فبراير 2027).

التوثيق والتسجيل

حفظ كافة سجلات الائتمان وعقود التأسيس الموثقة رسمياً.

ضبط القوائم المالية

توثيق كافة التدفقات المالية وتوزيعات الأرباح عبر القوائم الحسابية المدققة رسمياً.

الخطوات والإجراءات العملية للائتمان ودور مكتب التدقيق (2 من 2)

دور مكتب التدقيق والمراجعة

تقييم مدى ائتمان الشركة لمتطلبات القانون الجديد.

الفحص التشخيصي الشامل

إجراء فحص نافي للجهة (Legal & Financial Audit) للعقود والوكالات والحسابات البنكية.

الفحص الشامل

إعداد لائحة الصلاحيات المالية والتفويضات.

إعداد لائحة الصلاحيات

تقديم تقرير تفصيلي يحدد الثغرات والمخاطر القانونية والمالية.

إعداد تقرير المخاطر

وضع خطة تصحيحية متكاملة لإعادة هيكلة العقود والأنشطة.

تقديم التوصيات

الإشراف على تنفيذ التصحيحات وضمان ائتمان المستمر.

المتابعة الدورية

نقوم بتقديم خدمة التدقيق الداخلي للشركات بالإضافة إلى مراجعة واعتماد القوائم المالية للشركات.

ضبط وإعداد القوائم المالية

المسار الزمني لخارطة الطريق وخطة العمل للائتمثال الكامل

تطبيق جدول الائمثال التدريجي قبل 9 فبراير 2027

المرحلة	الفترة الزمنية	الإجراءات والمهام الرئيسية	الجهة المسؤولة
المرحلة 1: التقييم والتدقيق	الآن – أكتوبر 2026	فحص شامل للعقود، التراخيص، الحسابات، وهيكل الشركاء الحالي.	مكتب التدقيق + فريق الائمثال
المرحلة 2: التخطيط الفني	نوفمبر – ديسمبر 2026	تحديد الثغرات وتصميم خطة إعادة الهيكلة القانونية والمالية.	الإدارة العليا + المحامي المعتمد
المرحلة 3: التنفيذ والتصحيح	يناير – فبراير 2027	تعديل نسب الملكية، توثيق عقود جديدة، وإلغاء أي تستر قائم.	كافة قطاعات الشركة المعنية
المرحلة 4: التحقق النهائي	فبراير 2027	مراجعة شاملة والتأكد من مطابقة المنشأة تماماً لأحكام القانون.	مكتب التدقيق والمراجعة
المرحلة 5: المراقبة المستمرة	بعد فبراير 2027	تدريب الإدارة، التوثيق الدوري، والمتابعة للحفاظ على الائمثال.	مسؤول الائمثال الداخلي

المخرج النهائي: ملف ائمثال قابل للمراجعة والتحديث، وليس مجرد سياسة على الورق. 

المسارات القانونية البديلة لتصحيح الفوري

1 المسار الأول: التحول إلى قانون الاستثمار المباشر (KDIPA)

تمكين المستثمر الأجنبي (المتسَّـر عليه سابقاً) من تملك المنشأة بنسبة تصل إلى 100% بشكل قانوني، مع إمكانية الحصول على مزايا وإعفاءات ضريبية، وفق ضوابط هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (القانون رقم 116 لسنة 2013).

2 المسار الثاني: تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة (W.L.L) حقيقية

إعادة صياغة عقد التأسيس ليعكس شراكة فعلية (حد أقصى للأجنبي 49% والمواطن 51%)، مع إلغاء كافة التوكيلات والاتفاقيات الجانبية السريّة، وهيكلية توزيع أرباح يعكس الجهد والإدارة الموثقة بالدفاتر المحاسبية الرسمية.

3 المسار الثالث: التصالح وفق المادة (8) من المرسوم

يجوز المرسوم للوزير المختص أو من يفوضه التصالح قبل تحريك الدعوى أو أثناء نظرها وقبل صدور حكم نهائي، مقابل مبلغ لا يقل عن نصف الحد الأقصى للغرامة (50,000 د.ك) مع إزالة المخالفة وتعديل الوضع القانوني، ولا يُقبل في حالة العود. وتقدير هذا الخيار يرجع إلى المستشار القانوني للشركة.

بروتوكول مكتب التدقيق لحماية وتأمين الشركات والعملاء

كيف يمكن لمكتب التدقيق مساعدة العميل؟

Transaction Testing



فحص نطاق محدد من المعاملات وفق تكليف مهني واضح.

Risk & Controls Review



تحديد المخاطر والضوابط ونقاط الضعف.

Gap Assessment



تقييم أولي للفجوات مقابل متطلبات المرسوم.

Training



ورش توعية للإدارة والمالية والموظفين.

Management Reporting



تقرير للإدارة بالملاحظات والأولويات والإجراءات التصحيحية.

Documentation Review



مراجعة اتساق التراخيص والعقود والسجلات المالية وإلغاء كافة التوكيلات البنكية والإدارية المطلقة الممنوحة للمدراء الأجانب وصياغة صلاحيات متوازنة.

⚠ أي تكليف فعلي يجب تحديد هدفه ونطاقه ومعايير التقييم ومخرجاته ومسؤوليات الأطراف والاستقلالية المهنية.

المحور الحادي عشر

أسئلة ومناقشات وحالات تفاعلية

11

- حالات وأمثلة عملية واختبار التكييف القانوني
- اختبارات تفاعلية
- قائمة فحص للعميل ورسائل موجهة للإدارة
- الخلاصة والتوصيات

حالة عملية 1: الالتفاف على الملكية

السيناريو



هيكل ملكية ظاهر يلتزم بالنسب المسجلة، لكن توجد ترتيبات جانبية تمنح شخصاً آخر السيطرة الاقتصادية أو حقاً في الأرباح بما قد يتجاوز الشكل الرسمي.

وثق



- الوقائع
- المستندات
- الاستنتاجات المهنية

حلّ



- مصادر التمويل
- توزيع الأرباح
- صلاحيات الإدارة

افحص



- الاتفاقات الجانبية
- المراسلات
- حقوق التصويت

حالة عملية 2: زيارة التفتيش

السيناريو



وصل موظفون مختصون من الوزارة لإجراء رقابة وطلبوا مستندات. طلب أحد الموظفين تأجيل التسليم وإخفاء ملف لحين مراجعة الإدارة.

الضابط



مسار رقابي موحد مع حفظ نسخة من الرد.

التصرف الخطر



إخفاء المستند أو تعطيل الموظفين.

التصرف الصحيح



استلام الطلب وتوثيقه وإحالاته للمسؤول.

المادة الحادية عشرة تجعل عرقلة أعمال الرقابة أو الامتناع عن تقديم المعلومات / المستندات أو تقديم بيانات مضللة محل تجريم.



اختبار تفاعلي 1

❓ أي عبارة أدق وفق المادة الثانية؟

ب) يجوز ممارسة النشاط دون ترخيص إذا وافق صاحب المنشأة.

أ) لا مشكلة إذا كان النشاط مربحاً.

د) التستر يتعلق بالشركات فقط.

ج) يحظر تمكين الغير من مخالفة الحظر من خلال التستر
✓ الإجابة الصحيحة التجاري.

💡 الإجابة: (ج)

اختبار تفاعلي 2

ما الحد الأقصى لنسبة مكافأة المبلَّغ من قيمة الغرامات المحصلة؟ 

✓ الإجابة الصحيحة

10%

ب

5%

أ

25%

د

15%

ج

الإجابة: (ب) – مع الأخذ في الاعتبار الشروط الواردة في المادة التاسعة. 

اختبار تفاعلي 3

❓ ما هو الحد الأدنى لمبلغ التصالح الجوازي قبل الحكم النهائي وفق المادة (8)؟

ب 25,000 دينار كويتي

أ 10,000 دينار كويتي

د 100,000 دينار كويتي كاملة

ج 50,000 دينار كويتي (نصف الحد الأقصى للغرامة) ✓ الإجابة الصحيحة

❓ الإجابة: (ج)

اختبار تفاعلي 4

❓ أي مما يلي يدخل في التدابير التي يجوز للمحكمة الحكم بها عند الإدانة؟

ب غلق المنشأة نهائياً

أ مصادرة الأموال أو الأرباح الناتجة عن الجريمة

✓ الإجابة الصحيحة

د جميع ما سبق

ج إلغاء الترخيص

❓ الإجابة: (د) جميع ما سبق — وفق المادة السادسة.

قائمة فحص للعميل

نموذج مقترح

المجال	المستند	الاختبار	النتيجة	المتابعة
التراخيص	الرخصة التجارية	مطابقة النشاط الفعلي	☐	
الملكية	عقد التأسيس / التعديلات	مطابقة النسب والسيطرة	☐	
البنوك	كشف الحساب + التوقيعات	مطابقة المفوضين والتدفقات	☐	
المعاملات	العقود والفواتير	ربط الطرف والكيان والمنفعة	☐	
الإدارة	محاضر / تفويضات	تحديد المسؤولية الفعلية	☐	

ملاحظة: هذا نموذج عملي مقترح وليس نموذجاً صادراً عن الجهة الحكومية. 

رسالة للعميل

خمس رسائل موجهة للإدارة

1 الترخيص لا يعني السماح بتجاوز حدود النشاط أو تمكين الغير من ممارسته بالمخالفة.

2 الواقع الفعلي للسيطرة والإدارة والتدفقات مهم عند تقييم المخاطر.

3 المسؤولية قد تمتد إلى المسؤول عن الإدارة الفعلية والشخص الاعتباري وفق الشروط القانونية.

4 عرقلة التفتيش أو حجب المعلومات أو تقديم بيانات مضللة يحمل مخاطر جنائية.

5 الاستعداد الأفضل هو نظام موثق: تراخيص + ملكية + عقود + بنوك + محاسبة + رقابة + تدريب.

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة والتوصيات الحاسمة للعملاء

توصيات العمل الفوري

- ✓ **الفحص الفوري الشامل:** إجراء تدقيق داخلي عاجل لكافة الأنشطة والشراكات.
- ✓ **إلغاء المعاملات الصورية:** تصفية العقود الجانبية التي يمكن غير الكويتيين بالمخالفة.
- ✓ **تأهيل الكوادر والإدارة:** تنظيم ورش عمل توعوية للتنفيذيين ومسؤولي الامتثال.
- ✓ **الاستعانة بمدقق معتمد:** توثيق ملفات الامتثال المعتمدة لحماية الشركة قانونياً.

النقاط الرئيسية للمرسوم بقانون

- ✓ **صرامة وجدية الأحكام:** عقوبات جنائية تصل للحبس 3 سنوات ومصادرة وجوبية وإغلاق.
- ✓ **الفرصة المتاحة:** الاستفادة الكاملة من مهلة الـ 6 أشهر للتصحيح قبل فبراير 2027.
- ✓ **الشمولية التشريعية:** ينطبق القانون على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
- ✓ **التصالح القانوني:** خيار التصالح متاح قبل الحكم النهائي بسداد 50 ألف د.ك كحد أدنى.



مكتب الواحة لتدقيق الحسابات



مكتب الواحة لتدقيق الحسابات عضو في نكسيا، شبكة عالمية رائدة من مكاتب المحاسبة والاستشارات المستقلة. يُرجى الاطلاع على إخلاء المسؤولية للمكاتب الأعضاء لمزيد من التفاصيل.

ختام الورشة

الأسئلة والاستفسارات

شكراً لحضوركم واهتمامكم.

انطلق نحو الامتثال الكامل اليوم وحصّن أعمالك

استغل فترة السماح القانونية قبل بدء تطبيق العقوبات لتأمين موقفك وتصحيح أوضاع منشأتك التجارية.

الموقع الإلكتروني

alwahauditing.com



بريد إلكتروني

info@alwahauditing.com



هاتف

+965 99021289

+965 22423415

